المؤتمرين اشكال التوجهات العامة التي صيغت في بيان أُصدر في اعقاب إختتام أعمال المؤتمر، الذي اشار الى عدد من التوجهات الاساسية، واقر سبع نقاط هي خلاصة ما دار من نقاشات واتفاقات. وتتلخص في: اجماع المشاركين على تأييد خطة التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ( ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ )، وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع . كذلك، اشاد المؤتمرون بالخطوة التي قامت بها الحكومة الاردنية، برصد مبلغ عشرة ملايين دينار اردني على الأقل، سنوياً، لغايات برنامج التنمية في الضفة والقطاع. واشار بيان المؤتمر الى ان مبدأ حرية انتقال العمالة العربية، واطلاق حرية التبادل التجاري، وتشجيع صادرات الارض المحتلة، التي يتبعها الاردن، هي خطوات هامة نحو التكامل الاقتصادي العربي. كما دعا المؤتمرون، في بيانهم، الى التنسيق والتعاون على المستويين، الاقليمي والدولي ( **المصدر نفسه** ، ١١/١٠/١٩٨٦ ).

## المهندسون يرفضون ضغوط عمان

تابعت نقابة المهندسين الاردنيين، في عمان، ممارسة ضغوطها على لجنة فرع المهندسين المنتخبة في الضفة الغربية لاجبارها على قبول قرار النقابة بتعيين اربعة أعضاء في اللجنة، من خارج الفائزين في انتخابات فرع المهندسين التي أجريت في ١١ تموز ( يوليو ) الماضي، واسفرت عن فوز ١١ مهندساً يمثلون مناطق الضفة الغربية كافة، والتراجع عن اختيارها المهندس محمود القواسمي رئيساً لفرع المهندسين في الضفة الغربية. وكان نقيب المهندسين الاردنيين، ابراهيم ابو عياش، ومجلس النقابة في عمان، رفضا المصادقة على هذه النتائج، مما أدى الى نشوب أزمة في العلاقة ما بين الطرفين، بدأت بعد ثمانية أيام، فقط، من اعلان نتائج الانتخابات، ولا تزال تتفاعل حتى اليوم.

وعبر عدد كبير من المهندسين، في الضفة الغربية، عن استيائهم لموقف نقابة المهندسين الاردنية، واستمرارها في تعطيل عمل نقابة المهندسين في الضفة الغربية، واصرارها على تحدي المهندسين ورفض اعتماد نتائج انتخابات نقابتهم. وحمَّل المهندسون نقيب المهندسين في الاردن، ابراهيم ابو عياش، مسؤولية تعطيل مؤسسة وطنية، تضم في عضويتها اكثر من ألف مهندس ( **الشعب** ، ٨/٩/١٩٨٦ ).

فقد أوفدت نقابة المهندسين الاردنية مبعوثين من قبلها الى الضفة الغربية في محاولة لترتيب امور فرع المهندسين فيها. وعقد المبعوثان اجتماعاً مع عدد من اعضاء لجنة الفرع المنتخبة، في مقر نقابة المهندسين الكائن في مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا ( القدس ). وتم، خلال الاجتماع، استعراض المشكلة؛ واعلن المبعوثان انهما جاءا يحملان مقترحات للحل، تتلخص في ان يقوم الاعضاء الثلاثة المعينون ( نادر السقا، من بيت لحم؛ وعبد الرحمن حسن، من طولكرم؛ وعبد الرحمن بدر، من الخليل؛ ومعهم حاتم جمعة، من رام الله، الذي استنكف عن الانضمام الى اللجنة المعينة، منذ البداية ) بتقديم اعتذارهم عن تسلم مهامهم. وان يتم قبول استقالة ابراهيم الدقاق ( نقيب المهندسين منذ العام ١٩٧٠، الذي قاد اللجنة المعينة في مواجهة الاعضاء المنتخبين ) بشرط ان يتم اختيار بديل لرئيس لجنة الفرع المنتخبة، المهندس محمود القواسمي؛ وأن تؤخذ القرارات في اللجنة المنتخبة بالاجماع. وقد رفضت هذه المقترحات من قبل الاعضاء المنتخبين ( **العودة** ، ١١/٩/١٩٨٦ )؛ فانتقل مبعوثا مجلس النقابة في عمان من الحوار الى ممارسة التهديد، ولوح أحدهما بأن مجلس عمان يمكن ان يقوم بحل لجنة الفرع المنتخبة في الضفة الغربية، اذا لم يتم التوصل الى حل للمشلكة. وفي مواجهة ذلك، رد الاعضاء المنتخبون على التهديد بقولهم: «ان أحداً لا يملك الحق في حل لجنة الفرع، سوى المهندسين الذين قاموا بانتخابها. وأن حل اللجنة، من قبل أي سلطة أخرى، سوف يدان وطنياً، ويعتبر تدخلاً سافراً، وتآمراً على العمل النقابي في الضفة الغربية» ( **المصدر نفسه** ).

ازاء هذا الرفض القاطع، وفي محاولة منها لانقاذ نفسها من المأزق الذي صنعته بيدها، منذ